الباب الخامس

ردود الأفعال على المجازر

جيش تحرير أراكان

على مدار الفترة الماضية، أصبحت الحدود البحرية بين بورما وبنجلاديش مسرحًا لأزمة غامضة، حيث فر نحو ٣٠٠ ألف من الروهينجا للانتقال إلى المعسكرات الموجودة في بنجلاديش هربًا من الحملة التي يشنها جيش بورما ضد الأقلية المسلمة، التي شهدت القتل العشوائي، والاغتصاب الممنهج، وحرق قرى بأكملها في ولاية راخين التي تعيش بها أقلية الروهينجا.

وعلى الرغم من الأدلة التي دفعت مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين إلى وصف تلك الأعمال الوحشية برانجون نموذج للتطهير العرقي، إلا أن جيش وحكومة بورما نفت استهداف المدنيين وأنها تستهدف جماعة مسلحة تزعم حماية الروهينجا، إلا أنها -على حد وصف حكومة بورما ميليشيا مسلحة تسعى لإقامة دولة إسلامية في ولاية رانجون راخين جنوب غرب البلاد وأشارت صحيفة رانجون واشنطن بوست الأمريكية إلى أن هذا الموقف يستدعي مقولة المدافع عن الحق في نظرك، إرهابي في نظر غيرك وأن الروهينجيا بلا شك في حاجة للحماية، حيث تعرضت للقمع على مدار عقود، كما حرموا من الاعتراف بهم كمواطنين في بورما ذات الأغلبية البوذية ومع

الإصلاحات السياسية التي حدثت ببورما في ٢٠١١، والتي أنهت عقودًا من الحكم العسكري بالبلاد، أمل المجتمع الدولي أن توفر الحكومة البورمية الحماية للروهينجا، خاصة مع تولي أونج سان سوتشي الحائزة على نوبل للسلام مقاليد الحكم فى البلاد.

جيش انقاذ

وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية تم تشكيل جيش إنقاذ روهينجا أراكان بعد أحداث شغب راخين عام ٢٠١٢ وبتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٢، أعلن أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة الجهاد في بورما مرسلاً ٥٠٠ مقاتل إلى بنجلادش كي يقوموا بتحرير المسلمين من قبضة المشركين، ووفقًا لمجموعات من الروهينجيا المحليين ومسؤولي الأمن البورميين فقد قامت المجموعة بالاقتراب من المجتمع الروهينجي في مختلف القرى، ودعوتهم للتجنيد قبل ستة أشهر من أول هجوم لها في أكتوبر ٢٠١٦، وتم تدريبهم بالقرب من حدود بنجلاديش.

في أكتوبر ٢٠١٦ أعلنت جماعة تطلق على نفسها اسم حركة اليقين مسئوليتها عن الهجمات على مواقع على حدود بورما على طول الحدود بين بنجلاديش وميانمار، مما أسفر عن مقتل ٩ من ضباط الحدود و٤ جنود وفي ١٥ نوفمبر ٢٠١٦ أعلنت قوات تاتماداو القوات المسلحة الميانمارية أن ما مجموعه ٦٩ مسلحاً قتلوا على يد قوات الأمن في

القتال الأخير وفي ١٤ ديسمبر ٢٠١٦ أفادت مجموعة الأزمات الدولية أنه أثناء المقابلات مع حركة اليقين، زعم قادة المجموعة أن لديهم صلات بأفراد في المملكة العربية السعودية وباكستان وأفادت مجموعة الأزمات أيضاً أن القرويين الروهينجا تم تدريبهم سراً من قبل أفراد أفغان وباكستانيين.

في ٢٢ يونيه ٢٠١٧ أفادت وسائل الإعلام الرسمية في بورما أن ثلاثة من المسلحين قتلوا على يد قوات الأمن في غارة على معسكر لمسلحين يفترض أنهم ينتمون إلى جيش إنقاذ روهينجا أراكان، وذلك كجزء من عملية إزالة الألغام التي تقوم بها الحكومة لمدة يومين، وصادرت السلطات البارود وأقنعة وبنادق خشبية يشتبه في أنها استخدمت للتدريب.

وفي ٢٥ أغسطس ٢٠١٧ أعلن جيش الإنقاذ مسئوليته عن الهجمات المنسقة على مواقع الشرطة ومحاولة لشن غارة على قاعدة للجيش وأعلنت الحكومة عن مقتل ٧٧ من مسلحي الروهينجا و١٢ من قوات الأمن فى شمال ماونجداو وعقب الهجمات ذكرت الحكومة أن جيش الإنقاذ هاجم مركزاً للشرطة في منطقة مونجدو بقنبلة يدوية الصنع إلى جانب الهجمات المنسقة على عدة مراكز للشرطة ادعت وكالة المخابرات العسكرية أنها تتخذ إجراءات دفاعية في ٢٥ موقعاً مختلفاً واتهم جيش

الإنقاذ جنود الحكومة باغتصاب وقتل المدنيين قال جيش الإنقاذ أن بلدة راثدونج كانت تحت الحصار لأكثر من أسبوعين، جرى خلالهما تجويع الروهينجا، وأن القوات الحكومية تستعد لفعل الشيء نفسه في مونجدو.

وفي ٢٦ أغسطس ٢٠١٧ فر أكثر من ٤٠٠٠ من الراخين من قراهم مع تصاعد القتال بين جيش الإنقاذ وقوات حكومة ميانمار اتهمت الحكومة في أغسطس ٢٠١٧ جيش الإنقاذ بقتل ١٢ مدنياً من بينهم هندوس ومسلمين، في حين أصدر الجيش بيان في ٢٨ أغسطس واصفًا ادعاءات الحكومة ضدها بأنها لا أساس لها وهو بمثابة سعي لتمثيل قضيتهم كدفاع عن حقوق الروهينجا واقترحت بنجلاديش فى الوقت نفسه عمليات عسكرية مشتركة مع ميانمار ضد جيش إنقاذ روهينجا أراكان.

<u>المجتمع الدولي وقضية مسلمي بورما الروهينجيا</u>

حينما نتابع أخبار مسلمي بورما من خلال مواقع الإنترنت أو شاشات التلفاز أو الصحف والمجلات؛ نشاهد صورًا تقشعر لها الأبدان؛ قتلٌ جماعي لمئات من المسلمين وأجسادهم عارية وأشلائهم متناثرة، وحولهم الكهنة البوذيين بعد أن تم وضعهم بطريقة مهينة في مقبرةٍ جماعية، ومشهد آخر لمجموعة من المهجَّرين مستقلين قوارب بدائية الصنع يصارعون بها الأمواج فرارًا من الاضطهاد والموت، وغيرها من

المشاهد المؤلمة وبغض النظر عن كونهم مسلمين، فهؤلاء بشر سُلبت منهم إنسانيتهم، فبعد أن كانوا أصحاب حضارة إسلامية عريقة، أصبحوا يتعرضون لهجمات شديدة من الاضطهاد والقتل والتعذيب على أيدي البوذيين البورميين في محاولة لاستيعابهم ضمن مجتمع بورما في البداية، وعندما عجزوا عن تطبيق هذه السياسة شرعوا في تنفيذ سياسة جديدة وهي التخلص منهم والقصة ليست جديدة بل لها جذور تاريخية.

كما أشارت التقارير التي نشرت مؤخراً بواسطة الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة الحريات الدينية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، ولجنة اللاجئين الأمريكية، وجماعات مراقبة حقوق الإنسان الأخرى ذائعة الصيت بوضوح إلى أن سجلات حقوق الإنسان في بورما تظل من بين النظم الأسوأ عالميّاً، حتى أن مسئولي الأمم المتحدة قد أقروا بأن الأقلية المسلمة في بورما هم أكثر الأقليات اضطهادًا في العالم.

أعربت الأمم المتحدة عن مخاوفها العميقة إزاء عدم تضمين سكان الروهينجيا المسلمين في التعداد الذي يجري في البلاد حسب ما ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية عام ٢٠١٤ ، وأوضحت الأمم المتحدة إنها تلقت تأكيدات من الحكومة بتحديد الانتماء العرقي لكل مواطن في بورما، ومع ذلك وبحسب الصحيفة، فإن المتحدث باسم الرئاسة أعلن أن أي شخص يدعي أنه مسلم روهينجي لن يدرج في التعداد ويبدو أن النظام

الحاكم في بورما خارج قائمة الأنظمة الحاكمة المنبوذة دوليّاً وغير خاضع لأي ضغط فِعْليّ من أي جهة، فقد هدد رئيس وزراء ولاية أراكان في أواخر عام ٢٠١٤م، بإيقاف دخول كافة المساعدات الإنسانية الدولية عن مسلمي الروهينجيا؛ في حال استخدام مصطلح الروهينجيا من قبل مقدمي تلك المساعدات، وقال : في مؤتمر صحفي :سنحاول إثبات أن الروهينجيا لم يكونوا موجودين عبر التاريخ في الولاية مشيراً إلى أن عمليتين لتدقيق المواطنة ستنفذان في ولاية أراكان بدايةً من عام ٢٠١٥، بإشراف من دائرة الهجرة .

وعلى الرغم من الشواهد الواضحة على انتهاك حقوق الإنسان للشعب الروهينجي، فإن جيران بورما مستمرين في تجاهل معاناة هذا الشعب، والأمم المتحدة تلعب دور المتفرج ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن موقف المجتمع الدولي من مأساة المسلمين في بورما موقف هزيل ولا يتناسب مع حجم المأساة، فرغم التقارير والتصريحات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية بصدد انتهاكات حقوق الإنسان في بورما إلا أن القرارات التي تتخذ بصدد حملات التطهير العرقي لمسلمي الروهينجيا لا تتجاوز الشجب والتنديد، ولكن تظل قيمة تلك التقارير في أنها تلقي الضوء على حجم المأساة .

إتحاد الشعب الحر لمناهضة الفاشية

ظهر مؤتمر مسلمي بورما قبيل الحرب العالمية الثانية وقد أضحى يو نو أول رئيس وزراء لبورما بعد تحررها سنة ١٩٤٨ وبعدها بفترة طلب من مؤتمر مسلمي بورما أن تسحب عضويتها من إتحاد الشعب الحر، ورداً على ذلك قرر رئيس المؤتمر يو خين ماونج لات الإنسحاب من المؤتمر والإنضمام إلى الإتحاد وفي سنة ١٩٥٥ طلب يو نو من مؤتمر مسلمي بورما أن يحل نفسه، ثم أزاله من عضوية إتحاد الشعب الحر في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ وبعدها أعلن يو نو أن البوذية الدين الرسمي لبورما مما أثار غضب الاقليات الدينية.

موقف الشعوب المسلمة والبوذية في آسيا

ظلت البوذية بدايةً من النصف الأخير للقرن العشرين تنتشر في مناطق متعددة، وقد وجدت فيها ديانات أخرى كالديانات التقليدية، وأدى ذلك إلى نزعة متزايدة تجاه الحوار بين الديانات؛ بين زعماء البوذية والمسيحية واليهودية لكن البوذية ما كانت تنتشر في مناطق مسلمة بدلاً من ذلك بُعِثَ الاهتمام البوذي في الحوار مع المسلمين أساساً بتهديدات الثورات، خاصة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين وينشأ جزء من الخطر بسبب الظروف العصيبة التي صاحبت هجمات المسلمين والرد العسكري عليها،

بينما ينشأ الجزء الآخر من المنافسات الاقتصادية التقليدية بين الشعوب البوذية والمسلمة فى آسيا، التي تتزايد بسبب التهديد المنتظر للعولمة الاقتصادية وفي بعض الأحيان قد يزيد الموقف تعقيداً بسبب سياسات السلطات المحتلة في الماضي والحاضر، وكثيراً ما تزيد هذه العوامل بعضها بعضاً.

ففي مثل هذه الظروف الخطيرة يصبح التعليم والحوار محتمَين؛ لأن كثيراً من الناس يخلط خطأً بين المتطرّفين والشعوب المسلمة عموماً من جانب، وبين سياسات هؤلاء المتطرفين وخططهم العسكرية والتعاليم الإسلامية من جانب آخر بينما ينزع البعض إلى إلقاء مسئولية العنف على عاتق العقيدة الدينية وحدها، ويرفض أو يهمل دور العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية .

فعلى سبيل المثال كان تدمير طالبان في باميان بأفغانستان لتماثيل بوذا العملاقة سنة ٢٠٠١ م احتجاجاً على العقوبات الدولية ومنع المساعدات ولم يكن هجوماً على البوذية والبوذيين أنفسهم؛ لأنه لا يوجد في أفغانستان بوذيّ واحد يعبد تلك الأوثان.

وفي جانب آخر، توجد في بنجلاديش أقلية بوذية نسبتها واحد بالمئة، مستوطنة أساساً شيتاجونج فى ولاية وهيل المسالك شيتاجونج واندلعت أعمال عنف نتيجة للنزعة الأصولية الإسلامية البنجلاديشية المتزايدة

منذ أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ م في هذه المناطق ضد الشعوب البوذية هناك، لكن هذا العنف لم يكن مقصورًا على الشعب البوذي، أو على تلك المنطقة فقط، بل تعدى إلى النصارى أيضاً على امتداد البلد وهو مثال واضح لازدياد العنف منذ الحرب ضد الإرهاب والهجمة الأمريكية على أفغانستان والعراق وبالرغم من إقرار التعديل الدستوري سنة ١٩٨٨ م الذى صرح بالمنهج الإسلامي للحياة فى بنجلاديش، كان الصراع بين الشعوب المسلمة والبوذية هناك قليلاً جدًا قبل هجمات ١١ سبتمبر.

تمثل ماليزيا وأندونيسيا تلك البلاد التي تضاف فيها العوامل الإقتصادية إلى صراعات الشعوب، فكلا البلدين يوجد فيه عدد هائل من السكان المسلمين المواطنين إلى جانب الأقليات البوذية الصينية الأجنبية الأغنى نسبيًا ولكن العلاقات بين طائفتين عِرْقيتين صارت متوترةً في أندونيسيا فقط، وكان ذلك تاليًا للأزمة الاقتصادية في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ م، وانهيار سوهارتو.

وفي جانب آخر لم تصل الصراعات البوذية-المسلمة في كشمير ولداخ وفي الأقاليم الثقافية التبتية لجمهورية الصين الشعبية إلى درجة العنف العلني، لكن التوتر يوجد أساساً بسبب المنافسة الاقتصادية بين الفرقتين، وليس من أجل الخلاف العقائدي، وفيما يتعلق بالأقاليم الثقافية التبتية

فإن الموقف يزيد خطورةً من أجل السياسة الصينية التي تدعم نقل الشعوب غير التبتية إلى تلك المناطق وتيسره وتشجعه كذلك.

وظلت سياسات الحكومة تؤثر في المشاكل في بورما ميانمار، والصراعات العرقية هناك أشعلها البوذيون ضد مسلمي الروهينجيا في الدولة شمال راخين في أراكان، ويعبر هذا العنف عن استياء البوذيين من المستوطنين غير البوذيين بينهم، خاصة المسلمين من جنس البنغاليين، ونشأ هذا الاستياء نتيجة للتمييز العنصري لغير البوذيين الذي مارسه الاحتلال البريطاني خلال سيطرته على البلد وتنتهز الحكومة العسكرية الحالية فرصة هذا التعصب بفرض القيود الصارمة على المسلمين؛ برفض منحهم حق المواطنة، وكثيرًا ما يتهمها المسلمون بإثارة المشاكل البوذية ضدهم.

وفي تايلاند الجنوبية نشأ العنف العرقي بين البوذيين والمسلمين من أجل إدخال الدولة دولة فطاني الملائية المالاي بتايلاند ضمن المعاهدة الإنجليزية-السيامية سنة ١٩٠٩ م، ومن أجل عدم دمج هذه المنطقة مستقبلاً في أمة ذات غالبية بوذية.

طهران تعترض

دعا المتحدث الرسمي بإسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي ، سلطات بورما للكف عن استمرار انتهاك حقوق المسلمين ومنع منهجة هذه الظروف اللاانسانية العنيفة .

وقال ان جمهورية إيران الإسلامية، تعبر عن قلقها الشديد إزاء انتهاكات حقوق المسلمين وازهاق أرواح الأبرياء منهم وذلك في سياق احترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان بوصفها قاعدة دولية معروفة وتعرب عن قلقها الشديد وعدم رضائها عن استمرار انتشار موجة التشريد والقتل وازهاق النفس ضد الاقلية المسلمة في ميانمار ودعا حكومة ميانمار إلى اتباع سياسة واقعية للسلام والتعايش السلمي، والكف عن استمرار انتهاكات حقوق المسلمين والمنظمات الدولية بما فيها منظمة هيومن رايتس ووتش تؤكد أن السلطات في بورما تساعد في التطهير العرقي لمسلمي الروهينجا ، مما يؤدي إلى أعمال عنف ضد المسلمين في مناطق من بورما .

بورما ومصالح الدول الكبرى

تكمن الأهمية الاستراتيجية لبورما في موقعها الجغرافي، حيث إنها تشكل الحاجز الطبيعي بين الصين والمحيط الهندي، أما الصين فتعاني من تحد جيو سياسي كبير متمثل في كون إطلالتها البحرية الوحيدة هي

على المحيط الهادي من خلال بحر الصين، وبالتالي فإن أغلب التجارة الصينية باتجاه الغرب نحو المحيط الهندي والشرق الأوسط وأفريقيا وصولًا لأوروبا محكومة بمضيق مالاكا في أندونيسيا هذا المضيق يمثل شريان الحياة بالنسبة للصين سواء في وارداتها الأساسية كالنفط أو في تجارتها مع الجزء الأكبر من العالم، ووصول الصين لأسواق العالم محكوم إما بمضيق مالاكا أو مضيق بنما باتجاه الشرق، وكلا المضيقين يقعان تحت السيطرة الاستراتيجية للولايات المتحدة، وبورما تتحول هنا لنقطة التفاف نحو المحيط الهندي تعطي الصين فرصة لتجاوز حصارها البحري، وفي المقابل تتحول بورما لحاجز طبيعي يعطي الغرب فرصة لتحجيم الصين جزئياً.

ومع دخول بورما في سلك الدول التي تمتلك مخزون نفط، سعت الصين للدفع بمشروع إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز من أحد موانئ بورما إلى مقاطعة يونان جنوب غرب الصين، ومن شأن إنشاء مثل هذا الخط أن يتيح للصين تجاوز معضلتها الاستراتيجية المتمثلة في مضيق مالاكا، ويمثل إقليم أراكان راخين الذي تقطنه أقلية الروهينجيا المسلمة الواجهة البحرية الأساسية لبورما على خليج البنغال المحيط الهندي، وهذا ما يجعل للإقليم أهمية استراتيجية سواء لبورما نفسها أو الدول التي لها مصالح سياسية كبرى فيما يخص دور بورما الإقليمي، ومن المفترض أن يبدأ خط الأنابيب المذكور من مدينة كياوكبيو في إقليم

أراكان حيث تتمتع هذه المدينة بوجود ميناء طبيعي يعد النقطة الأمثل لإنشاء مثل هذا الخط ، وتأثير إنشاء خطوط لنقل النفط والغاز والبضائع من المحيط الهندي مباشرةً إلى الصين يماثل في تأثيره بشكل جزئي نفس تأثير اكتشاف رأس الرجاء الصالح على المنطقة العربية وكذلك نفس تأثير قناة السويس على رأس الرجاء الصالح في مرحلة لاحقة وهذا ما يفسر دعم الصين لحكومة ميانمار البوذية ضد الروهينجيا في إقليم أراكان .

ومن أهم الأسباب التي تجعل بورما بعداً استراتيجياً هاماً بالنسبة للصين أيضاً، كونها الجسر الذى تعبر من خلاله إلى اتحاد دول آسيان، وهذا ما دفع الصين إلى مساعدة ميانمار في الانضمام إلى هذا الاتحاد عام ١٩٩٧، رغم أنه أنشئ في عام ١٩٦٧، وذلك بهدف تعزيز التجارة مع هذه الدول، والمساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد في الجزء الجنوبى الفقير من الصين ومن أبرز أهداف الصين الإستراتيجية في ميانمار؛ محاصرة التحالف الناشئ بين الهند والولايات المتحدة واليابان واستراليا، فهذا التحالف يهدد الصين، وبدون دعم الصين ربما لن تقوى الحكومة العسكرية فى ميانمار على الصمود وقد تنهار في أي لحظة.

أما أهمية بورما بالنسبة للهند فإن موقعها مؤثر فى تعزيز موقف نيودلهى الجيو- سياسي في جنوب شرق آسيا، وهي محور الارتكاز نحو

استكمال مشروع الهند الجديدة الذي تسعى من خلاله إلى التطوير والتوسع السياسي في العلاقات الاقتصادية والأمنية مع الآسيان، وتستغل الهند البعد الديني من خلال الديانتين البوذية والهندوسية للتأثير داخل بورما ، ونظراً لهذه الأهمية الإستراتيجية لبورما فقد كانت محطًا لأطماع دول الجوار والدول العظمى، حيث تمثل بورما عمقًا استراتيجياً هاماً لكل من الصين من جهة، والهند والولايات المتحدة من جهة أخرى.

كما كان للصِّين علاقاتٌ قديمةٌ مع ميانمار بورما حيث تلتقي الحدود معها، وتجمعهما البوذيةٌ التَّي يعتنقها الشعَّبان ولها مصالح منذ الثوَّرة الثقَّافية التَّي أرادت تصدير أفكارها إلى الدُّول المتاخمة لها، وهي الحليف الأوثق للعسكر هناك كما ذكر ذلك موقع ال BBC ، بل هناك اتفاقاتٌ ثقافيةٌ للارتباط القديم بين البوذيِّين في كلى البلدين تجلىَّ ذلك خلال زيارة للوفد الثقَّافي الصِّيني، وكانت العلاقات تسير على وتيرتها كعلاقة صداقةٍ وتعاونٍ وذلك في العقود الأخيرة، ولا توجد مشاكل قائمة بين البلدين، والصدَّاقة بين ميانمار والصِّين راسخةٌ، والتعَّاون على المستوى الثنَّائي والإقليمي والد وَّلي بينهما يحقِّق تقدِّما جيدًا.

تعرضت ميانمار لعقوبات أمريكيةٌ وأمميةٌ على أثر قمع الجيش لثورة الرّهبان البوذيِّين 20 سبتمبر 2007 م في شوارع بانجون كبرى مدن بورمًا، حيث تحدى عشرات آلاف الرهبان البوذيِّين في البلاد الإجراءات الأمنيةٌ التَّي فرضها الجيش، ونفذوا مظاهرات حاشدة في اثنتين من

كبرى مدن البلاد، في احتجاج سلمي بدأه الرُّهبان للمطالبة بإنهاء الحكم العسكري المستمر منذ 45 عاماً، وشارك الآلاف في بانجون ومالاوي المدينة البورميةً في السير بسلامٍ خلف الرُّهبان، وكذلك الكثير من مسئولي الدُّول مثل :رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي ورئيس الحكومة البريطانيةً جوردون براون ، والمتحدِّث باسم المفوضيةً الأوروبية أماديو ألتافاج تارديو ، ووزيرة الخارجيةً الأسبانيةً ونظيرتها السنغافوريةً، وفي كلِّ ذلك لم يتحد ثَّ أحد عن المسلمين في بورما الذَّين يعانون الأمريَّن.

وبحكم المصالح تراخت الصِّين في شجب الإجراءات القمعيةً التَّي قامت بها القوات العسكريةً الحاكمة مع المطالبين بالدِّيمقراطيةً منَ الرُّهبان البوذيِّين أو ثورة الحفاة كما يحلو للرّهبان تسميتها، ولكن مع الضغَّط على بورما لدعم الدِّيمقراطيةً التَّي كانت للبوذيِّين وحدهم، نجد بكّين تؤيد الإصلاح في ميانمار ، لكنهَّا من خلف دعوتها الخجولة للقادة العسكرييِّن تخفي الرغَّبة لحماية مصالحها الإستراتيجيةً والأمنيةً، المصالح المتبادلة حيث تحصل الصِّين على قواعد وتسهيلات عسكريةً في موانئ المطلة على خليج البنغال والمحيط الهندي وللصِّين مصالح في مجال الطَّاقة في ميانمار كما تستورد سلعاً منَ هذا البلد المعزول سياسيًّا، وبلغ حجم التبَّادل التِّجاري بين البلدين 21.1 مليار دولار عام 2005 م

في مقابل الدعَّم المالي والسِّلاح بل نجد الصِّين تعارض تمامًا فرض العقوبات الأمميةٌ على ميانمار، نظرًا لأن هَّا لن تساعد في حلِّ مشكلات البلاد، ويغلّب لي وجيان تشاو المتحدِّث باسم وزارة الخارجيةٌ الصِّيني جانب الحكمة والمسؤوليةٌ من قبل مجلس الأمن الد وَّلي، وأن العقوبات لن تفيد جهود الوساطة التَّي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحَّدة، ويسهم فى تحقيق الاستقرار، والمصالحة، والدِّيمقراطيةٌ، والتنَّمية في ميانمار، ولكن بعد رسالة مساعد وزير الخارجيةٌ الأمريكية جون نيجروبونتي الموجهَّة إلى الصِّين والهند التَّي ورد فيها أن من واجب البلدين بصفتهما قوتَّين إقليميتين التوَّقُّف عن تزويد ميانمار بالأسلحة والطاقَّة، على أثر عمليات القمع التَّي قامت بها المجموعة العسكرية الحاكمة لتحركات كانت تطالب بالدِّيمقراطيةٌ، وذلك في مؤتمر حول آسيا نظمته مجموعة انتربرايز انستيتيوت الأمريكية إن الوقت حان لأنْ تضع بكين ودلهي جانبًا عقود الطاقة التَّي ملأت جيوب المجموعة الحاكمة وتوقفا مبيعات الأسلحة إلى هذا النِّظام، مماَّ دعا الصِّين أن تظهر القلق حول الوضع في ميانمار .

والوضع المضطرب في ميانمار يقلق الصِّين الجارة الكبرى للبلاد التَّي تشترك معها بحدودٍ يتجاوز طولها ألفي كيلومترعبر أحراشٍ وجبالٍ وأنهارٍ، تشمل جزءًا من أراضي المثلث الذ هَّبي مصدر إنتاج وتهريب

المخدرات بمنطقة جنوب جنوب شرق آسيا، ومن أبرز أهداف الصِّين الإستراتيجيةً في ميانمار محاصرة التحَّالف النَّاشئ بين الهند والولايات المتحدة واليابان وأستراليا، فهذا التحَّالف يهدِّد الصين، لذا فهي تجدُّ أن منَ الطبَّيعي إقامة علاقاتٍ جيِّدةٍ مع هذا البلد المجاور، وبدون دعم الصِّين ربما لن تقوى الحكومة العسكريةً على الصُّمود وقد تنهار في أي لحظةٍ، ولكن لم نسمع صوتًا واحدًا يدين القمع ال ذَّي يتعرضَّ له المسلمون الذَّين راحوا ضحايا للمطالبة بالدِّيمقراطيةً، ويدفعون الثمَّن غاليًا بينما التنَّظيمات العرقيةً والدِّينيةً الأخرى لم تلق من القمع شيئًا.

وانطلاق موجة من الاضطهاد الأعمى غير أن هذه الشأَئعات تتغذى من السِّياسة الداَّخليةً التَّي تحاول شيطنة حركة المقاومة التَّي يقودها المسلمون الروهينجا ، التَّي تظل مقاومتها محدودة جدًّا وحسب النَّاطق الرسَّمي باسم لجنة أخبار مسلمي بورما، فإن الزعَّم بأن أعضاء المقاومة يتدربون على يد عناصر تنظيم القاعدة وتقديم هذا الأخير دعم لها، يعني أن المناطق الحدودية كان يمكن أن تشهد حركة قتال واسعة، الأمر الذي لم يحدث.

المؤسسات الدينية الدولية

على صعيد المؤسسات الدينية، أعلن الأزهر استنكاره بشدة للأعمال الوحشية وغير الإنسانية التى يتعرَّض لها مسلمو الروهينجا فى ميانمار، التى تتعارض مع كل الشرائع والأديان كما أبدى بابا النصارى فرنسيس،

بابا الفاتيكان، تضامنه مع أقلية الروهينجا المسلمة، مطالباً باحترام حقوقها فى أعقاب أعمال العنف التى وقعت مؤخراً.

وفى ٢٤ أغسطس الماضى، دعت لجنة دولية يرأسها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى أنان، بورما لإعطاء مزيد من الحقوق لأقلية الروهينجا المسلمة لتجنب العنف من طرفها، وقال التقرير النهائى لهذه اللجنة غير المسبوقة التى تشكلت فى ٢٠١٦ بطلب من وزيرة الخارجية البورمية المعارضة السابقة أونج سان سو تشى، إنه ما لم يتم إيجاد حلول للمشكلات بسرعة، هناك خطر من التطرف داخل المجموعتين، المسلمة والبوذية.

حذر مجلس حكماء المسلمين حسبما ورد فى جريدة اليوم السابع المصرية بتاريخ ٤-٩-٢٠١٧ من استمرار تقاعس المجتمع الدولى عن التدخل بحسم لإنهاء معاناة مسلمى الروهينجا فى بورما، ووقف ما يتعرضون له من قتل وتهجير، يُشَكِّلُ تهديدًا جديًّا للأمن والسلم الدوليين، ويعكس مجددًا سياسة الكيل بمكيالين تجاه القضايا والأزمات الدولية، مما يغذى مشاعر الحقد والكراهية والتطرف عبر العالم.

وطالب بضرورة التزام الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والإنسانية بمسؤولياتها تجاه تلك الماسأة التى تتوالى فصولها منذ سنوات، مما أدى لمقتل وتشريد مئات الآلاف من مسلمى الروهينجا،

فيما فشلت السلطات البورمية فى توفير الحماية لمواطنيها وذكر مجلس حكماء المسلمين أن ميثاق الأمم المتحدة يخول لمجلس الأمن الدولى سلطة التدخل الدولى تحت الفصل السابع، فى الحالات التى تشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، حيث أن الوضع فى مناطق مسلمى الروهينجا يستوجب تشكيل لجنة تحقيق دولية بصلاحيات كاملة، لوضع سلطات بورما أمام مسؤولياتها الإنسانية والقانونية.

ودعا الدول والحكومات الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامى، إلى التحرك السريع لتوفير كل أشكال الدعم لمسلمى الروهينجا، مشيرًا إلى ضرورة التطبيق العملى لقيم ومعانى الحج التى نعيش فى ظلالها هذه الأيام وتجسد أسمى معانى الوحدة والأخوة بين المسلمين وسعى بالتعاون مع الأزهر للمساهمة فى إنهاء مأساة مسلمى الروهينجا من خلال التواصل مع ممثلين عن مختلف أطياف المجتمع البورمى فى القاهرة، وقد دعا المجلس حينها إلى ضرورة الوقف العاجل لكل مظاهر العنف وإراقة الدماء حتى يتسنى تحقيق السلام المنشود فى البلاد، لكن الحكومة البورمية التى وعدت آنذاك بتحقيق ذلك تجاهلت تلك الوعود وازدادت الانتهاكات بحق المسلمين هناك.

بورما والقانون الدولى

المسلمون فى بورما يتعرضون لأشد الجرائم الدولية خطورة، على مسمع ومرأى من العالم، ولا يتحرك أحد لنجدتهم إلا قليل يكتفى بالإدانة وبعض كلمات لا تحمى جسد ولا توقف نزيف الدم ولا تصون عرض العالم الإسلامى يئن تحت ضربات ملة الكفر وهى واحدة مهما اختلفوا فيما بينهم، وحكام العالم الإسلامى - إلا من رحم - مشغولون بتثبيت أنفسهم على كراسى الحكم أو أبنائهم، ولو على جماجم الشعوب المسلمة، ومنهم من يسوم شعبه المسلم أشد العذاب، فحال الشعوب الإسلامية تقشعر منه الأبدان، المسلمون فى بورما مأساتهم كبيرة وخطيرة، فهم يمثلون حوالى خمسة فى المائة من عدد سكان بورما، وهم أقلية، رغم ما يتعرضون له من جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، لا نكاد نسمع للعالم الحر أى صوت، ترى لو تعرضت أقلية غير مسلمة لما يتعرض له المسلمون فى بورما، هل كنا نرى هذا الصمت الرهيب، وهذا التواطؤ والتعاون والاشتراك فى هذه الجرائم من المجتمع الدولى ومؤسساته وآلياته الدولية والإقليمية، أين منظمات حقوق الإنسان؟ أين منظمة العفو الدولية؟ أين منظمة الصليب الأحمر؟، أين الأمم المتحدة؟ ومجلس الأمن؟ ومجلس حقوق الإنسان؟، أين جامعة الدول العربية؟، أين منظمة المؤتمر الإسلامى؟، أين المحكمة الجنائية الدولية؟، أين الأزهر؟ ، الكل صمت متآمر على الإسلام والمسلمين فى العالم.

أين الحماية القانونية للأقليات فى القانون الدولى والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، أين مبادئ ونظريات واتفاقيات وإعلانات ومواثيق ومنظمات حقوق الإنسان، لماذا لم نسمع عنهم فى بورما، لماذا لم تفعل الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها دون إستثناء وفرض على الدول التي توجد فيها أقليات إلتزامات بضرورة حماية حقوقها القومية والدينية وفي عام ١٩٧٦ دخل هذا العهد حيز التنفيذ وأصبحت له قوة القانون حيث صادقت عليه ٨٧ دولي حتى عام ١٩٨٧ وكثير من الدول التي يتواجد فيها أقليات قومية ودينية أنتهكت المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الأقليات، ورغم ذلك لم تتحرك الأمم المتحدة، ولم تفعل أيضاً أعلان حقوق الإشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢ لتعزيز حقوق الأقليات وحمايتها حيث أكد الإعلان على حق تمتع الأقليات بثقافتها والمجاهرة بدينها وممارسة وإستخدام لغتها وإقامة الإتصالات مع سائر أعضاء جماعة الأقلية عبر الحدود ومع مواطني الدول الأخرى الذي تربطهم معهم صلات قومية أو دينية أو أثنية أو لغوية كما ألزم الأعلان الحكومات المعنية على إتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز الحريات الأساسية للإشخاص المنتمين إلى الأقليات ومنها التعليم والثقافة، كما طالب البيان هذه الدول بضرورة حماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الدينية واللغوية وفرض عليها ضرورة

إتاحة الحرية لأبناء الأقليات للمشاركة الفعالة في شئون الدولة وفي إتخاذ القرارات المتعلقة بالأقاليم التي يقيمون فيها وفي القرارات التي تخص الأقلية نفسها، كما ألزم البيان الدول بتعديل قوانينها بما تضمن هذه الحقوق ،وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي أعتمد ونشر في ٢٠٠٧ أين هذا مما يحدث فى بورما للمسلمين.

رغم الحماية القانونية للأقليات فى القانون الدولى العام إلا أن أياً من الدول الإسلامية والعربية، لم يتحرك لاستخدام الآليات التى وفرها القانون الدولى لحماية الأقلية المسلمة فى بورما، بل انشغلت كل دولة بما فيها، أو بالأصح أخرجت الإسلام من السياسية كعامل من عواملها، خشية إغضاب الغرب الصليبى، لماذا لم تتقدم الدول الإسلامية المصدقة على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية للمدعى العام للمحكمة بتحريك الدعوى الجنائية ضد حكومة بورما لارتكابها الجرائم المنصوص عليها فى المواد الخامسة والسادسة والسابعة من النظام الأساسى للمحكمة علماً بأن هناك أكثر من دولة مسلمة مصادقة على هذا النظام وهى أفغانستان فى ٢٠٠٣/٢/١٠م،وألبانيا ٢٠٠٣/١/٣١م، والأردن والبوسنة والهرسك ٢٠٠٢/٤/١١م، والسنغال ١٩٩٩/٢/٢م، ونيجيريا فى ٢٠٠١/٩/٢٧م، وبنين فى ٢٠٠٢/١/٢٢م، والجابون ٢٠٠٠/٩/٢٠م، وجامبيا فى ٢٠٠٢/٦/٢٨م، وسيراليون فى ٢٠٠٠/٩/١٥م، وغيينيا فى ٢٠٠٣/٧/١٤م، ومالى فى

٢٠٠٠/٨/١٦م، أين هذه الدول مما يحدث فى بورما من مذابح وإبادة جماعية، علما بأنهم أعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

وهناك العديد من النصوص التي تحمى الأقليات وحقوق الإنسان في العديد من الوثائق والاعلانات والاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية ولم تطبق على المسلمين فى بورما وهي:

١ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م.

٢ ـ الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦م.

٣ ـ الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م

٤ – البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م

٥ – اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية الصادرة عن الأمم المتحدة.

٦ – وإعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٥٩م.

٧ – الإعلان والبيان العالمى لحقوق الإنسان فى الإسلام .

٨ – وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان فى الإسلام الصادر عن مؤتمر وزراء دول منظمة المؤتمر الإسلامى لعام ١٩٩٠م.

وهناك العديد من المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الإقليمية التى نصت على حماية حقوق الإنسان والأقليات وهى:

١ – الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أعد في إطار جامعة الدول العربية لعام ١٩٤٥م وميثاق عام ١٩٩٧م.

٢ – الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٣ – الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوربا الصادر في روما في الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٠م.

٤ – ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

٥ – الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان عام ١٩٤٨م.

٦ – البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٩٩م.

٧ – الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المبرمة في سان خوسية بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢مالذي أعد في إطار منظمة الدول الأمريكية .

لماذا لم تفعل الدول الإسلامية ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى الذى نص فى ديباجته على تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية ومساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء على المحافظة على كرامتها وهويتها ثقافية والدينية وأيضاً ما نصت عليها المادة الأولى الفقرات ١٧/١٦ /١٩/١٨ وهو:

١٦- حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وصون كرامتها وهويتها الدينية والثقافية .

١٧ - تعزيز موقف موحد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها في المنتديات الدولية.

١٨ - التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره و الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وغسيل الأموال والاتجار في البشر.

١٩ - التعاون والتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية مثل الكوارث الطبيعية.

وقد نصت المادة الثانية من ميثاق المنظمة على تحقيق ما نصت عليه المادة الأولى طبقاً لمبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، أين الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التى نص عليها الفصل العاشر من ميثاق المنظمة فى المادة الخامسة عشر والتى نصت على تعزز الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الواردة في عهود المنظمة وإعلاناتها وفي مواثيق حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، بما ينسجم مع القيم الإسلامية أين تطبيق ذلك مما يحدث فى بورما!؟.

وقد تناول البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة في ٢٦ و٢٧ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ١٤ و١٥ أغسطس ٢٠١٢م القضية فى عدة بنود هى:

٢١- يشدد المؤتمر على أهمية تعزيز التعاون والحوار مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي توجد بها مجتمعات وجماعات مسلمة وكذلك مع الممثلين الحقيقيين لهذه المجتمعات، بما يحفظ حقوقها، ومواصلة مراقبة أي تطور عن كثب.

وفي هذا الصدد يستنكر سياسة التنكيل والعنف التي تمارسها حكومة اتحاد ميانمار ضد جماعة الروهينجيا المسلمة والتي تتنافى مع كل مبادئ حقوق الإنسان والقيم والأخلاق والقوانين الدولية، ويعتمد المؤتمر في هذا الصدد توصيات اجتماع اللجنة التنفيذية على مستوى المندوبين الدائمين الذي عقد بمقر منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٢/٨/٥م بما في ذلك إيفاد بعثة تقصي حقائق من المنظمة، وتشكيل فريق اتصال.

٢٢- يستنكر المؤتمر التهميش التاريخي لجماعة الروهينجيا المسلمة في اتحاد ميانمار، ويدعو سلطات ميانمار إلى اعتماد سياسة تشمل جميع مكونات شعبها بما في ذلك مسلمي الروهينجيا في البلاد ويندد المؤتمر بأعمال العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة ويحث حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار والشروع في عملية إعادة التأهيل والمصالحة في المنطقة ويدعو حكومة ميانمار إلى التعاون مع كافة الأطراف والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية للأشخاص والجماعات المتضررة، كما يحثها على إعادة حق المواطنة إلى أقلية الروهينجيا ويرحب بالدعوة التي وجهتها حكومة ميانمار للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لزيارة هذا البلد، بما في ذلك ولاية راخين ويرحب المؤتمر بالالتزام الأكيد للدول الأعضاء في رابطة أقطار جنوب شرقي آسيا بشأن هذه المسألة.

٢٣- يشيد المؤتمر بتبرع خادم الحرمين الشريفين بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية لمسلمي الروهينجيا.

٢٤- يدعو المؤتمر الدول الأعضاء التي ترتبط بعلاقات سياسية ودبلوماسية ومصالح اقتصادية مع حكومة ميانمار إلى استخدام هذه العلاقات لممارسة الضغط عليها لوقف أعمال التنكيل والعنف ضد مسلمي الروهينجيا في ميانمار.

لكن توصيات المؤتمر هزيلة وضعيفة تدل على مدى الضعف والوهن الذى أصاب الحكومات المسلمة فى العالم الإسلامى، لم يتحرك المؤتمر تحركاً أيجابياً واحداً لحماية المسلمين فى بورما من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كلها كلمات جوفاء خرساء تنم عن عدم مبالاة بالقضية، كما جاءت القضية فى ذيل اهتمامات مؤتمر القمة المكون من رؤساء الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى، المفروض فيها أنها تتحدث نيابة عن المسلمين فى العالم وتدافع عنهم وتحميهم وتتبنى قضاياهم، فإذا بها تخذلهم بشدة وتتخلى عنهم حتى لا يتهمهم الغرب الصليبى بالإرهاب، ماذا لوكان من يتعرض للذبح على هويته صليبى أو حتى بوذى أو من يعبد الحيوانات، هل كنا نرى هذا الصمت المخزى والفاضح، أم كنا نرى الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة تنبح ليل نهار والاعلام صدع رؤوس العالم والمجتمع

الدولى بحقوق الأقليات، وماذا لو كانت دولة مسلمة هى التى تقوم بذلك فى محاولة للحفاظ على وحدتها وسيادتها من المؤامرات كما حدث فى السودان جنوباً، ودارفور التى فى سبيلها للانفصال عن الدولة الأم السودان كالجنوب، وما يحدث فى ليبيا ليس منا ببعيد، وما تحريك شواذ النصارى فى مصر للإدعاء كذباً وزوراً وبهتاناً أنهم يتعرضون لمذابح وعنصرية، إلا دليل على عنصرية المجتمع الدولى وعدم إنسانيته، هل كانت مؤسسات وآليات المجتمع الدولى وعلى رأسها الأمم المتحدة تصمت؟، هل كان المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية يصمت كما يصمت الآن أمام الجرائم الدولية الأشد خطورة ضد مسلمى بورما، الواردة فى المواد ٧/٦/٥/ من نظام المحكمة الأساسى؟، علماً بأن هذا النظام يعطيه الحق بل يلزمة بالتحرك فى المادة ١٥ منه ، أين الأزهر الشريف ودوره فى تلك الجرائم والمذابح أكتفى بالتنديد وانشغل بأى شيئ عن الإسلام والمسلمين، أم أن الدم المسلم رخيص ولا يستحق الاهتمام؟، لذلك لا نلوم القانون الدولى، ولكن نلوم أنفسنا وحكامنا، فقبل أن نقول حسبنا الله ونعم الوكيل فى المجتمع الدولى بآلياته ومؤسساته، نقول حسبنا الله ونعم الوكيل فى حكام المسلمين ملوك الطوائف فى العالم الاسلامى، ورحم الله المعتصم

المسلمون موقفهم مخزى

قال الباحث السياسي في المركز العربي الأفريقي للدراسات أشرف عمارة، إن ما يحدث من اضطهاد عرقي، ومجاذر بشرية ضد مسلمي بورما يؤكد أن حقوق الإنسان لفظ حق أريد به باطل ليتشدق به الغرب ويجد ذريعة للتدخل في شئون الغير خاصة الدول العربية وهوأنه يدعو المجتمع الدولي لعقد جلسة طارئة لإنقاذ حقوق الانسان مطالباً هيومان رايتس ووتش وغيرها من المنظمات الدولية باتخاذ موقف صارم أو على الأقل بيان إدانة كالبيانات الظالمة والجائرة ضد المسلمين.

وضع مسلمي الروهينجا يتحول لكارثة إنسانية صامتة

الدستور في بورما يمنع رئيس بورما من التحكم في أمور الجيش، بالإضافة إلى اعتقاد الرئيسة سان سوتشي في الفكرة المنتشرة في بورما أن الروهينجا عبارة عن مهاجرين غير شرعيين من بنجلاديش وعلي الرغم من الأدلة التي تشير إلى وجودهم في المنطقة منذ عدة أجيال، إلا أن حكومة بورما تشير إلى الروهينجا على أنهم مجموعة من البنغال .

ووفقًا لتقرير نشرته مجموعة الأزمات الدولية في ديسمبر الماضي، أشار إلى قيام كل من السعودية وباكستان بتمويل جماعات من الروهينجا،عرفت باسم حركة اليقين، تغير اسمها بعد ذلك لاسم جيش تحرير روهينجيا أراكان وأضاف التقرير أنه تم نقل السلاح والأموال عبر

عدد من المغتربين الروهينجا في الخليج العربي وبنجلاديش، ليصل في النهاية إلى بورما حيث يتلقى المقاتلون المحليون تدريباتهم.

وأوضح التقرير أن جيش تحرير روهينجيا أراكان حصل على دعم العديد من المواطنين الروهينجا، ومع الحملة الأخيرة للجيش البورمي التي بدأت بعد هجوم متزامن للروهينجيا على عدد من نقاط الحدود التابعة للشرطة أسفرت عن مقتل ١٢ ضابطًا بورمي، من الممكن أن تدفع المزيد من الروهينجيا وعلى الرغم من عدم التكافؤ في القوى بين الجيش البورمي وجيش تحرير أراكان، الذي يضم مئات المقاتلين فقط، هناك أدلة ضعيفة على انضمام عدد من المقاتلين الأجانب للمقاتلين.

وكان جيش تحرير أراكان قد أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، على أمل تخفيف وطأة الأزمة الإنسانية، إلا أن حكومة بورما رفضت الدخول في محادثات معهم واختصاراً: تعرف أيضاً باسم حركة اليقين وكذلك أكا مول مجاهدين هي جماعة مسلحة من الروهينجا تنشط في أدغال ولاية راخين الشمالية في ميانمار وفقًا لتقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية في ديسمبر ٢٠١٦، يقود الجيش عطاالله أبو عمار جنوني، وهو رجل يدعي أنه من الروهينجيا ولد في كراتشي باكستان، وترعرع في مكة المكرمة فى المملكة العربية السعودية،

وأعضاء آخرون من قيادتها تشمل لجنة من الروهينجا المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية

وطبقا لما ذكره أحد أفراد جيش الإنقاذ المسجون في سيتوي فإن هدف المجموعة هو إقامة دولة إسلامية ديمقراطية للروهينجا فى ميانمار ورغم عدم وجود أدلة ثابتة تربط بين الحركة والجماعات الإسلامية الأجنبية، فإن حكومة بورما تشك في أن الجماعة يشترك في عضويتها مسلمون أجانب اتهمت حكومة بورما جيش الإنقاذ بقتل من ٣٤ إلى ٤٤ مدنيًا واختطاف ٢٢ آخرين في هجمات انتقامية ضد أشخاص اعتبرهم الجيش متعاونين حكوميين، رفضت الجماعة هذه الادعاءات وقالوا إنهم لا علاقة لهم بمجموعات إرهابية أو إسلاميين أجانب وأن هدفهم الوحيد هو نظام بورما القمعي إلا أنه من المثبت قيام تنظيم القاعدة بارسال ٥٠٠ مجاهد سنة ٢٠١٢ .